**الأستاذ: شريط حسين الأمين**

**وضعية البطالة في الجزائر و أسبابها**

لا تزال البطالة تشكل تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية باعتبارها أحد مساوئ سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت قبل عشرة أعوام فهناك فجوة كبيرة في سوق العمل الجزائري، حيث لا يتوازن الطلب مع العرض .

**مفهوم البطالة :**  
 تحديد مفهوم البطالة تحديداً شاملاً ودقيقاً أمر ليس سهلاً، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المفهوم تواجه صعوبات جمة. فكما يقول أنتوني جيدنز: إن البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل، ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر Paid work،كما يعني المهنة أيضاً. ومن صعوبات التحديد الدقيق للبطالة أن بعض الناس الذين يُسجلون عاطلين ربما يعملون في أنماط عديدة من الأنشطة، مثل الخدم والسائقين. كما أن عدداً من الناس يعملون بأجر لبعض الوقت، أو يعملون في وظائف على فترات متقطعة. وأخيراً، هل يدخل المتقاعد عن العمل في نطاق البطالة.  
  
يرى عدد من الاقتصاديين أن مفهوم البطالة ينبغي أن يتضمن معياريين اثنين، هما:  
1. العمالة المُحبطة: التي تتمثل في أولئك الذين يرغبون في العمل؛ ولكنهم فشلوا في العثور عليه، فكفوا عن البحث عنه.  
2. العمالة التي تعمل إجبارياً لبعض الوقت: وهم مَن لا يستطيعون إيجاد عملاً كل الوقت، حتى لو أرادوا ذلك.  
وبناءً على ذلك، فإن البطالة تعني هؤلاء الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً، وتشمل كل الأشخاص الذين تجاوزوا سناً معينة.  
وللبطالة ثلاثة شروط أساسية،هي:  
1. عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة مدفوعة الأجر، أو لا يوجد عمل في الأعمال الحرة.  
2. البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل، ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات، أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.  
3. الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر، أو العمل الحر.  
و على هذا عُرِّفت البطالة في إطار القواميس المتخصصة بشكل عام بوصفها "الحالة التي يبحث فيها الفرد بدرجة كافية عن العمل المدفوع الأجر، ولكنه لا يجده؛ لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها".  
ويقترب من هذا التعريف، تعريف موسوعة علم الاجتماع للبطالة بأنها "حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل، على الرغم من رغبته فيذلك".

**أسباب البطالة**:

1. الزيادة السكانية حيث زادت أعداد سكان الجزائر ضعفين وأن الجزء الأكبر من سكانها يقترب من أعمار 35 سنة بما يعني زيادة في قوة العمل.
2. تحول للنظام الاقتصادي .
3. التعليم لا يؤهل الخريجين للعمل في بعض التخصصات المطلوبة.
4. أن الشطر الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة .
5. أن البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات ومدارس ثانوية.
6. ارتفاع نسبة البطالة بين النساء .
7. اتجاه معدلات البطالة للارتفاع في الحضر .
8. تتركز البطالة في الداخلين الجدد إلى سوق العمل من غير ذوي الخبرة.
9. تتركز البطالة في الجزائر العاصمة و وهران و عنابة .
10. تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ بالنسبة للعمالة الفنية الماهرة و المدربة.
11. تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ أيضا للمؤهلات العليا المتخصصة و المدربة.
12. و تقل معدلات البطالة بشكل ملحوظ أيضا للمؤهلات العليا ذات الخبرة أو الممارسة.

**عملية البحث عن الوظيفة:**

إن أهم عنصر في عملية البحث عن الوظيفة هو أن تعرف نفسك من خلال تحديد رغباتك ومهاراتك وقدراتك والقيم التي تؤمن بها علاوة على الأهداف التي تنوي تحقيقها. وكذلك توضح أن القدرات التي تتمتع بها تتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

**مبادئ أساسية لضمان نجاح العملية** :

1. تحديد الأهداف.
2. تنظيم الوقت.
3. الثقة بالنفس.
4. القدرة على الاتصال والمخاطبة.
5. الإنصات الجيد للآخرين.
6. انتقاء العبارات المناسبة أثناء التحدث.
7. الاستفادة من الفرص.
8. العمل بجد والبحث المستمر عن الوظائف والتخطيط لذلك.
9. عدم الشعور بالإحباط حيال أي فشل أو انتكاسه.
10. التحلي بالصبر والمثابرة.
11. التحلي بالصدق مع نفسك والآخرين.
12. الاهتمام بالمظهر.
13. إظهار الذكاء والكفاءة.
14. تقويم نفسك وتعديل ما ينبغي تعديله.

من الأهمية الاحتفاظ ببطاقات تتضمن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسيرة الذاتية وجهات العمل حيث توضح على البطاقات على سبيل المثال اسم الشركة وموقعها في أعلى البطاقة وفي أسفلها اسم ومنصب وعنوان ورقم هاتف الشخص الذي ستتصل به. وفي الجهة المقابلة من البطاقة تكتب جميع المعلومات المتعلقة بالاتصالات الخاصة بالوظيفة مع تحديد التواريخ والغرض من الاتصال  
**تُعرف البطالة في إطار التراث الاقتصادي والاجتماعي** المعاصر بمعنيين، هما:  
المعنى الأول: عام وموسع،وينظر إلى البطالة بوصفها الحالة التي يكون الفرد فيها بلا عمل؛ بمعنى أن الفرد يمارس أي عمل لأية فترة من الزمن، ولم يكن متغيباً بصورة مؤقتة عن العمل.  
أما المعنى الضيق، فيشترط استعداد الفرد للعمل حالياً، ويبحث عنه؛ ولكنه لا يجد العمل المناسب له.  
  
يُلاحظ أن هذين التعريفين تنقصهما الدقة؛ لأن الفرد لا يُعد عاطلاً إلا بعد أن يصل إلى عمر معين، ويصبح قادراً على العمل. إضافة إلى ذلك فإن بعض الأفراد يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم، ويرغبون في العمل طوال الوقت، ومثل هؤلاء يدخلون ضمن العاملين لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع. ومن ثم لا تصلح هذه التعريفات الفضفاضة لتحديد مفهوم البطالة.  
على هذا وضعت منظمة العمل الدولية (ILO) معياراً مهماً لتحديد مفهوم "المتعطل"، بأنه "الشخص الذي لا يعمل أكثر من ساعة واحدة أثناء اليوم الواحد، وخلال وقت التعداد، ولكنه قادر على العمل ويبحث بنشاط وجدية عن العمل". وبناءً على ذلك حُدد مفهوم البطالة بمعنى عدم توافر العمل لشخص راغب فيه وقادر على أداء مهنة تتفق مع استعداده، ويرجع ذلك إلى حالة سوق العمل. ولذلك تُقاس البطالة بنسبة العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيدي العاملة. ويشمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة (تزيد عادة عن خمسة عشر عاماً)، منهم مَن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والذين لديهم الاستعداد للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل.  
لعل هذا التعريف ـ على الرغم من شيوع استخدامه ـ يكاد يجمع غالبية الشروط الموضوعية، التي تتحقق في ظلها حالة البطالة، إلا أنه لم يوضح مدى قبولا لمتعطل لمستوى الأجر السائد، ولا يوضح فشله في الحصول على العمل.  
وبناءً على ذلك يمكن الأخذ بتعريف منظمة العمل الدولية للبطالة،بأنها: "الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل، وراغباً فيه، ويبحث عنه،ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى".

**إحصائيات عن البطالة في الجزائر:**  
كشفت إحصائية رسمية عن زيادة سنوية للقوة العاملة في الجزائر بلغت 3.4 بالمائة، ما يتطلب توفير 450 ألف وظيفة جديدة سنوياً، لضمان الحفاظ على معدل البطالة في حدود أقل من 7 بالمائة خلال الأعوام العشرة القادمة.   
 نشر الديوان الوطني للإحصاء في نهاية جانفي 2007، أحدث الأرقام المتعلقة بالبطالة. وقال الديوان أن عدد البطالين في الجزائر هو 1240800 بطال (أرقام أكتوبر 2006) وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12.3 %. إذا صدقنا أرقام الديوان الوطني للإحصاء فإننا عدنا من بعيد مع صحة هذه الأرقام. البطالة واصلت تراجعها. إذن نحن بعيدين كل البعد عن نسبة 29,2 % التي كانت مسجلة في شهر جوان 1998!!   
على الرغم من أن الحقيقة في الشارع وفي المقاهي، في البيوت أيضا، لا يزال الشباب يعانون من متاعب حقيقة في الحصول على "منصب عمل"، كما أنهم لم يتوقفوا في التعبير عن امتعاضهم من ظاهرة البطالة. لقد عوضت مشكلة "الحراقة" بشكل حاد، ظاهرة " الحيطيست"، وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأساوية مما تبينه لنا أحدث البحوث الاستقصائية حول " النشاط، الشغل والبطالة" المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء؟   
أرقام الناشطين الذين يبحثون عن وظيفة بطبيعة الحال بلغت حسب الديوان 1240800 بطال، وهو ما يعادل 12.3 %. وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة 869879 بطال وهو ما يعادل 70,1% من إجمالي البطالين. وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62,6 %، مقابل 37,4 % في الوسط الريفي. حسب الديوان الوطني للإحصاء. مما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر فأكثر في الوسط الحضري. هل توضح هذه الأرقام فعلا ظاهرة البطالة في الجزائر؟ فل نتابع التحليل. التشغيل في الجزائر يوضح كالأتي: أرباب العمل والأحرار(32,1%)، الأجراء الدائمين(32.7%)، الأجراء غير الدائمين والمساعدات العائلية (35,2%). ولا تمثل الوظائف الدائمة سوى ثلث الشغل الإجمالي، وهي نسبة في تراجع مستمر. لقد كانت سنة 2005 في حدود 38,2% من مجموع الوظائف. في فئة "أرباب العمل والأحرار"، و"الوظائف المؤقتة والمساعدات العائلية" نجد عددا كبيرا من "عمال" القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي. نحن هنا أمام شغل هش وعمال فقراء. حسب قطاعات النشاط، يتوزع الشغل كالتالي: التجارة، الإدارة العمومية والخدمات(53.4%)، الفلاحة (18.1%)، البناء والأشغال العمومية(14.2%)، الصناعة(14.2%). القطاعات التي توفر فرص أعلى، هي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوم في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدد أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت  
  
وقالت الإحصائية الصادرة عن الديوان القومي للإحصاء التابع للحكومة الجزائرية، إن هذه الوضعية تتطلب تحقيق نسبة نمو سنوية لا تقل عن 6 إلى 7 بالمائة في الفترة بين 2010 و2020، وجاءت هذه الأرقام متطابقة مع معطيات هيئات دولية معترف بها، وعلى رأسها منظمة العمل الدولية.  
  
وأشارت الإحصائية إلى أن الشريحة الأكثر تضرراً من البطالة في الجزائر هي شريحة الشباب، حيث يعيش أكثر من ربع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16و29 سنة في حالة بطالة بنسب متفاوتة، وكشفت أن البطالة تمس 45 بالمائة من الشباب بين 16و24 سنة، و 56 بالمئة من الشباب بين 16 و19 سنة، لافتة إلى أن الشباب بين 16و24 سنة كان يجب أن يكون مكانهم في المدرسة، بمعنى في الثانوية أو الجامعة، وعزت الإحصائية السبب الرئيس للبطالة في الجزائر إلى التسرب المدرسي، حيث قدرت وزارة التربية الوطنية معدل التسرب المدرسي بـ 350 ألف مفصول سنوياً، وقالت الإحصائية أن التسرب المدرسي، أرهق سوق العمل والاقتصاد بطلاب عمل جدد دون مؤهلات، ما يضع البلاد أمام مفارقة وصفتها بالخطيرة، حيث سوق عمل تعج بالأشخاص الذين يبحثون عن وظيفة، وفي الوقت نفسه شركات تبحث عن عمال مؤهلين.   
  
واستناداً إلى هذه المعطيات، طالب الديوان القومي للإحصاء، بإصلاح النظام التعليمي بمختلف مراحله، واصفاً إياه بأنه نظام لا علاقة له بالاقتصاد، وأوضح أن المدرسة أصبحت مجرد آلة تدور على نفسها بمخرجات عديمة الجدوى، و«النتيجة أن الجزائر أصبحت تستورد عمالاً في تخصصات لا تتطلب تأهيلاً عالياً من الصين للعمل في قطاع البناء والأشغال العامة.   
وقال الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول، إن نسب النمو التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لم تتعد بالمتوسط الـ 3.5 بالمائة، وهي نسبة لا تسمح في الواقع سوى بالحفاظ على الوظائف الموجودة دون أدنى إمكانية لوظائف جديدة، مشيراً إلى أن هذه الحال هي السبب وراء ارتفاع نسب البطالة في أوساط الشباب والخريجين في الجزائر.  
  
وأضاف مبتول، في تصريحات لـ«الرؤية الاقتصادية»، إن «الحكومة مجبرة على الاستماع إلى صوت العقل، والاعتراف بأن خلق الوظائف يمر عبر الطريق الصحيح، وهو تحسين مناخ الأعمال وإنشاء المزيد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية»، وليس عبر المزيد من القوانين والتشريعات التي تعطي انطباعاً بغياب الاستقرار المؤسساتي، والذي يزيد في المحصلة من تنفير الاستثمارات الجادة، كما قال.   
  
وتوقعت إحصاءات رسمية، أن تسجل القطاعات غير النفطية نمواً بنسبة 9 بالمائة، في العام الجاري، بفضل محصول جيد من الحبوب وقطاع البناء والأشغال العامة، وقال مبتول إن القطاع الخاص ما زال ضعيفاً، بحيث لا يمكنه أن يضطلع بشكل كامل بدور محرك للنمو، عازياً ذلك إلى محدودية القطاع غير النفطي الذي لا يمثل سوى حوالي 40 بالمئة من الناتج الداخلي الصافي، ما يتطلب بحسب صندوق النقد الدولي، ضرورة الإسراع في توظيف الأموال الموجودة في صندوق ضبط الاستقرار، لتمويل برنامج الاستثمارات في القطاعات الحقيقية وتحسين مناخ الأعمال والحد من البيروقراطية ومحاربة الفساد.   
  
وتابع متبول، أن الإفراط في الاعتماد على مجموعة «سوناطراك» كمصدر وحيد لإعالة 35 مليون جزائري هو خطأ استراتيجي ستدفع الجزائر ثمنه غالياً في القريب العاجل، موضحاً أن معدل النمو الحالي الذي يتراوح بين 2 و3 بالمئة يمكن تحقيقه بـ 50 بالمئة فقط من القوة العاملة الحالية في الجزائر والمقدرة بـ 9.6 مليون عامل.   
  
وقال إن ما يجبر الحكومة على إبقاء الأمور على ما هي عليه، هي سياسة التضامن الوطني وشراء السلم الاجتماعي بأي ثمن، وهذه نتيجة حتمية لغياب نموذج تنموي سليم، يمكن أن يعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري، وإخراجه من دائرة الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في شكله شبه البدائي، أي تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في أحسن الأحوال، بحسب تعبيره، من أجل استيراد الغذاء والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والأدوية، وهي منتجات 60 بالمئة منها يستورد من منطقة اليورو، ووصف القدرة الشرائية للمواطن بأنها في الحضيض، بسبب سياسة الحكومة القائمة على إضعاف العملة الوطنية، للحد من العجز في الموازنة من جهة، والحد من الواردات من جهة أخرى.   
  
***مواقف متناقضة لصندوق النقد تجاه حالة الاقتصاد الجزائري:*** على صعيد آخر، كشف خبراء أن صندوق النقد الدولي وضع 4 سيناريوهات مختلفة في تقييمه للاقتصاد العالمي للسنوات 2009 و2010، فضلاً عن التعدد في وجهات النظر الخاصة بتحاليل مختلف الخبراء العالميين والهيئات الدولية المختلفة، وأشار الخبراء إلى وجود فرق شاسع بين التقرير الرسمي السنوي لصندوق النقد الدولي، الذي يتضمن المؤشرات الرسمية للاقتصاد العالمي، وخلاصة ما تتوصل إليه البعثات المختلفة التي يقوم بها الصندوق من خلال خبرائه، لدراسة وتحليل التوازنات الكلية والنقدية لمختلف البلدان من جهة، وتقاريره المكلفة بتحليل الإصلاحات الجزئية والمؤسساتية.   
  
وقال الخبراء إن الدليل على التناقض في إحصاءاته، هو ما حصل في الحالة الجزائرية، حيث توقعت بعثة صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو الاقتصاد الجزائري خلال العام الجاري 5 بالمئة، بينما كانت النسبة التي تضمنها التقرير الرسمي للصندوق مؤخراً 2.1 بالمئة، وأضاف الخبراء أن الفرق الكبير بين النسبتين يعود إلى أن النسبة الأولى يتم حسابها على أساس التقارير الحكومية، التي تقدم لخبراء الصندوق خلال زياراتهم الميدانية إلى الدول المعنية، بينما النسبة الثانية التي يتم حسابها في العاصمة الأمريكية على أساس التقارير الدولية المختلفة الصادرة عن جهات محايدة.   
  
وسبق للصندوق في تقريره السنوي الصادر في اسطنبول مطلع أكتوبر الماضي، أن وجه انتقادات حادة للحكومة الجزائرية بشأن إمكانية إنشاء 3 ملايين وظيفة بين 2009 و2013 بحسب الصندوق.  
  
وأوضح الصندوق في تقريره أن توفير 3 ملايين وظيفة خلال الفترة نفسها يتطلب نسبة نمو سنوية لا تقل عن 6 إلى 7 بالمئة سنوياً خلال الفترة نفسها، وأشار الصندوق في توقعاته الخاصة إلى نمو الاقتصاد الجزائري في العامين الجاري والقادم، حيث قدر نسبة النمو في العام 2009 بـ 2.1 بالمئة مقابل 3.7 بالمئة في العام 2010.  
  
وقال خبراء جزائريون إن الوقوف عند العلاقة بين حجم الإنفاق العام الإجمالي في الفترة بين2004 و 2009، حسب الأرقام الرسمية والمقدرة بـ 200 مليار دولار، وانعكاس ذلك على نسب النمو والحالة الاجتماعية والاقتصادية، يبين أن معدل نسب النمو السنوية لم يتجاوز 3 بالمئة طوال الفترة المذكورة، رغم الإنفاق الحكومي المبالغ فيه خلال الخطة الخماسية الماضية، في حين كان يفترض تسجيل معدلات نمو في حدود 7 بالمئة، وأضاف الخبراء أنه ومن خلال هذه المفارقة الغريبة، بلغ متوسط الناتج الداخلي الصافي للعامين 2008 و2009 حوالي 144 مليار دولار، وهو ما يعادل تقريباً احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي البالغة حالياً 145 مليار دولار.   
  
وقال بوعلام مراكش، رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، في تصريحات لـ«الرؤية الاقتصادية»، إنه على الرغم من الصورة الحقيقية التي لا يمكن إنكارها، لم تتأخر بعثة صندوق النقد الدولي مطلع الشهر الجاري في توجيه مجاملات «غير موضوعية» للحكومة الجزائرية عن حالة الاقتصاد وآفاق النمو الخاصة بالعام القادم.  
  
وأشار مراكش، إلى جملة من التناقضات الحادة التي تضمنتها خلاصة بعثة خبراء الصندوق، التي مكثت في الجزائر نحو أسبوعين، بقيادة جويل توجاس برناتي، رئيس دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق.  
  
وقال، من جهة تشير البعثة إلى أن الجزائر لن تمسها انعكاسات الأزمة العالمية بشكل مباشر، ومن جهة تقول البعثة نفسها إن عائدات الجزائر من صادراتها النفطية ستتراجع، وأشارت البعثة أيضاً إلى أن الاقتصاد الجزائري أظهر مؤشرات إيجابية، وفي الوقت ذاته حذرت من الانعكاسات المدمرة لبلوغ نسبة البطالة في أوساط الشباب، أقل من 30 سنة، مستويات خطيرة، حيث فاقت الـ 25 بالمئة.   
  
وحذر مراكش الحكومة من الاستمرار في سياسة الإنفاق السخي دون العمل الجدي على تحسين مناخ الأعمال والحد من العجز المتفاقم في الموازنة العامة، واتهم الحكومة بأنها تلجأ إلى تغطية العجز بطريقة اصطناعية، عن طريق خفض قيمة العملة المحلية (الدينار)، أمام العملات الرئيسة، وخصوصاً الدولار الأمريكي، الذي يعد عملة التصدير الرئيسة للجزائر، وتتكون صادراتها من 98 بالمئة من المحروقات.   
  
وتابع مراكش، «الملفت هو أن خبراء صندوق النقد الدولي يعلمون جيداً أن التطور الذي عرفه الناتج المحلي واحتياطي البلاد من النقد الأجنبي، خلال السنوات الماضية، لا يعود إلى خلق الثروة والعمل والذكاء»، بل كان «بفضل عوامل خارجية، لا علاقة للجزائر بها على الإطلاق»، وهي ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مضيفاً أن الاقتصاد الجزائري الذي وصفه بالريعي، لم يتغير من 1963 وحتى 2009، وتساءل مراكش، كيف سيكون الاقتصاد الجزائري دون بترول خلال الأعوام الـ 35 القادمة على أقصى تقدير.   
  
وقال إن الجزائر التي استقلت قبل 47 عاماً، لم تتمكن منذ ذلك التاريخ حتى اليوم من التحضير لمرحلة ما بعد البترول، مؤكداً أن السياسة الاقتصادية المنتهجة حالياً في البلاد لا تبشر بالخروج القريب من النفق.   
  
وأوضح مراكش، أن الاقتصاد الجزائري يعاني معوقات أساسية عجزت الحكومات المتعاقبة عن حلها، وتتمثل هذه المعوقات في كون القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات غير ديناميكية، وقال إن إنتاجية عامل العمل مثله مثل رأس المال ضعيفة جداً (الأضعف بين بلدان المتوسط)، منبهاً إلى خطورة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث يتميز هذا القطاع بعدم الاستقرار، فضلاً عن استمرار تمويل البنوك الحكومية (بأوامر من الدولة) للشركات العامة التي تتميز بأدائها الضعيف، وحرمان شركات القطاع الخاص من الموارد المالية، التي تحتاج إلى هذه القروض.   
  
وختم مراكش بالقول إن التحدي أمام الحكومة خلال السنوات القادمة، يقوم على الأخذ بعين الاعتبار هشاشة مداخيل الموازنة المتأتية من المحروقات، بسبب عدم استقرار أسواق النفط العالمية، إلى جانب انفجار النفقات العامة الذي يجب أن تواجهه الجزائر، بسبب الارتفاع المتواصل للطلب الاجتماعي.

**تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.**

# حقيقة البطالة في الجزائر نشر الديوان الوطني للإحصاء في نهاية جانفي 2007، أحدث الأرقام المتعلقة بالبطالة. وقال الديوان أن عدد البطالين في الجزائر هو 1240800 بطال (أرقام أكتوبر 2006) وهو ما يعني أن نسبة البطالة هي 12.3 %. إذا صدقنا أرقام الديوان الوطني للإحصاء فإننا عدنا من بعيد مع صحة هذه الأرقام. البطالة واصلت تراجعها. إذن نحن بعيدين كل البعد عن نسبة 29,2 % التي كانت مسجلة في شهر جوان 1998!! على الرغم من أن الحقيقة في الشارع وفي المقاهي، في البيوت أيضا، لا يزال الشباب يعانون من متاعب حقيقة في الحصول على "منصب عمل"، كما أنهم لم يتوقفوا في التعبير عن امتعاضهم من ظاهرة البطالة. لقد عوضت مشكلة "الحراقة" بشكل حاد، ظاهرة " الحيطيست"، وبكل تأكيد أصبحت عواقب البطالة أكثر مأساوية مما تبينه لنا أحدث البحوث الاستقصائية حول " النشاط، الشغل والبطالة" المنجزة من قبل الديوان الوطني للإحصاء؟ أرقام الناشطين الذين يبحثون عن وظيفة بطبيعة الحال بلغت حسب الديوان 1240800 بطال، وهو ما يعادل 12.3 %. وبلغ عدد البطالين أقل من 30 سنة 869879 بطال وهو ما يعادل 70,1% من إجمالي البطالين. وقدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري 62,6 %، مقابل 37,4 % في الوسط الريفي. حسب الديوان الوطني للإحصاء. مما يؤكد أن البطالة تستهدف الشباب أكثر فأكثر في الوسط الحضري. هل توضح هذه الأرقام فعلا ظاهرة البطالة في الجزائر؟ فل نتابع التحليل. التشغيل في الجزائر يوضح كالأتي: أرباب العمل والأحرار(32,1%)، الأجراء الدائمين(32.7%)، الأجراء غير الدائمين والمساعدات العائلية (35,2%). ولا تمثل الوظائف الدائمة سوى ثلث الشغل الإجمالي، وهي نسبة في تراجع مستمر. لقد كانت سنة 2005 في حدود 38,2% من مجموع الوظائف. في فئة "أرباب العمل والأحرار"، و"الوظائف المؤقتة والمساعدات العائلية" نجد عددا كبيرا من "عمال" القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي. نحن هنا أمام شغل هش وعمال فقراء. حسب قطاعات النشاط، يتوزع الشغل كالتالي: التجارة، الإدارة العمومية والخدمات(53.4%)، الفلاحة(18.1%)، البناء والأشغال العمومية(14.2%)، الصناعة(14.2%). القطاعات التي توفر فرص أعلى، هي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوم في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدد أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت. ---------- المصدر:[http://www.elmouchahid.netmodules.ph...le&sid=117.htm](http://www.elmouchahid.netmodules.phpname=news&file=article&sid=117.htm/)